البرلمان المغربي، مجلس النواب
المجموعة الموضوعاتية للمناصفة والمساواة

تـقـريـر

حول مجريات مشاركة مجموعة العمل البرلمانية للمناصفة والمساواة في الدورة 60 للجنة "وضع المرأة" التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

14-20 مارس 2016، الأمم المتحدة، نيويورك

المقررة : الدكتورة فاطمة كعيمة مازي

CSW60 Commission de la condition de la femme
14 au 24 mars 2016
AUTONOMISATION DES FEMMES | DÉVELOPPEMENT DURABLE

عبارات شكر وتقدير

إن الوفد البرلماني المغربي المشارك في اشغال الدورة الستون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة يتقدم بالشكر الجزيل:

للسيد **راشيد الطالبي العلمي** رئيس مجلس النواب على الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه للوفد المشارك في اشغال لجنة المرأة والذي ساهم وبشكل كبير في انجاح تنظيم الندوة حول "دور البرلمانات في تفعيل الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية" كما يشكره عن المجهودات التي يقوم بها لخدمة مجلس النواب والدفع بعمل النساء البرلمانيات وتقوية قدراتهن التشريعية والديبلوماسية.

للسيدة ليلى الرحيوي، مديرة مكتب المرأة للأمم المتحدة بالرباط على الدعم الامشروط لمواكبة اعضاء المجموعة الموضوعاتية و الرفع من قدرات البرلمانيات المغربيات وعلى المجهودات المبذولة من طرف المكتب لإنجاح الندوة.

للسيد عمر هلال، سفير المملكة المغربية لدى الامم المتحدة بنيويورك، على حسن الاستقبال وعلى تقديمه كل التسهيلات التنظيمية واللوجيستيكية من اجل تحقيق اهداف مهمة الوفد البرلماني.

والى كل من ساهم في انجاح مهمة الوفد البرلماني خاصة أعضاء مكتب المجلس، رؤساء الفرق البرلمانية، والسيد الكاتب العام والسيد مدير التشريع.

أعضاء اللجنة الموضوعاتية المشاركون في اشغال الدورة الستون للجنة المرأة بالأمم المتحدة بنيويورك

الصورة	الإسم	المهمة في اللجنة	الفريق
	نعيمة بنيحيى	الرئيسة	الإستقلالي
	فاطمة كعيمة مازي	المقررة	الحركي
	نعيمة فراح	نائبة المقررة	التجمع الوطني للاحرار
	نزهة صقلي	مستشارة	التقدم الديمقراطي
	فوزية البيض	مستشارة	الإتحاد الدستوري
	سعادة بوسيف	عضوة	العدالة والتنمية
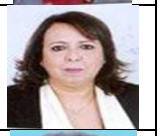	نبيلة بنعمر	عضوة	الأصالة والمعاصرة
	جمال ستيتو	عضو	الأصالة والمعاصرة
	حسناء أبوزيد	عضوة	الإشتراكي

	ميلودة حازب	رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة
	فاطنة الكحيل	رئيسة لجنة القطاعات الاجتماعية
	رشيدة الطاهري	عضوة الفريق الديمقراطي

1- السياق العام للجنة وضع المراة بالأمم المتحدة

لجنة وضع المرأة

هي عبارة عن لجنه فنية تابعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. تأسست في العام 1946 وهي تعتبر الهيئة الأساسية الرئيسية المخصصة حصراً لصنع السياسة العالمية فيما يتعلق بالمساواة ما بين الجنسين والنهوض بالمرأة . تهدف لجنة وضع المرأة إلى إعداد التوصيات والتقارير للمجلس حول تعزيز حقوق المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والمدني والاجتماعي والتعليمي.

وفي كل عام يجتمع ممثلي الدول الأعضاء في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك لتقييم التقدم في مجال المساواة ما بين الجنسين وتحديد التحديات ووضع معايير عالمية ووضع سياسات ملموسة لتعزيز المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع انحاء العالم.

المنتج الرئيسي للجنة وضع المرأة هو الاستنتاجات المتفق عليها حول المواضيع ذات الالوية التي يتم تحديدها لكل عام. الاستنتاجات المتفق عليها تحتوي على تقييم للتقدم وكذلك التحديات والثغرات. وهي تحتوي بالتحديد على مجموعة من التوصيات الملموسة كي تعمل الحكومات والهيئات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات والفاعلين في المجتمع المدني وجهات معنية اخرى على تنفيذها على المستويات الدولية والوطنية والاقليمية والمحلية. بالاضافة إلى الاستنتاجات المتفق عليها تقوم اللجنة بتبني العديد من القرارت حول قضايا حقوق الإنسان. يتم تقديم التقرير السنوي للجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتم اعتماده.

مهام لجنة المرأة بالأمم المتحدة:

1. مساعدة المجلس في رصد واستعراض وتقييم التقدم الذي تم تحقيقه والمشاكل التي واجهت تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل على جميع المستويات، وعلى اللجنة تقديم الاستشارة للمجلس بهذا الشأن.
2. مواصلة تقديم الدعم لتعميم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطة الأمم المتحدة ومواصلة تطوير دورها في هذا الصدد وفي مجالات أخرى.
3. تحديد القضايا / المجالات حيث ينبغي تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة المجلس في مهمته التنسيقية.
4. تحديد القضايا الصاعدة والاتجاهات والمقاربات الجديدة في تناول القضايا التي تهم وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل والتي تحتاج للدراسة وتقديم توصيات بشأنها.
5. رفع ونشر الوعي العام ودعم تنفيذ منهاج العمل.

تركيبة اللجنة

تضم اللجنة خمسة وأربعين (45) دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كأعضاء للجنة في نفس الوقت.
تتألف اللجنة من ممثل واحد عن كل دولة من الدول الأعضاء 45 ينتخبهم المجلس على أساس التوزيع الجغرافي العادل:

- ثلاثة عشر عضوا من أفريقيا
- أحد عشر من آسيا
- تسعة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- وثمانية من أوروبا الغربية ودول أخرى
- وأربعة من أوروبا الشرقية

ويتم انتخاب الأعضاء لمدة أربع سنوات.

الدورات السنـــوية.

تجتمــع اللجنــة ســنويا لمــدة 10 أيــام عمــل فــي شــهر مــارس، بمقــر الأمــم المتحــدة بنيويــورك. يلعــب مكتــب اللجنــة دورا حاســما فــي تســهيل عمليــة التحضــير للاجتمــاع الســنوي، وضــمان نجاح أشغاله

الناتج الرئيسي للجنة.

إن الناتج الرئيسي للجنة وضع المرأة هي الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المواضيع ذات الأولوية المحددة لكل دورة. تشمل الاستنتاجات المتفق عليها تقييما للتقدم المحرز، وكذا العوائق والتحديات. على وجه الخصوص, كما أنها تضم مجموعة من التوصيات الملموسة للعمل موجهة للحكومات والهيئات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات والفاعلين في المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، هذه التوصيات التي سيتم تنفيذها على الصعيد الدولي والصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. تقدم اللجنة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده.

.

2- الدورة الستون لعام 2016

عقدت الدورة الستين للجنة في الفترة 14-24 مارس 2016. وقامت اللجنة بمعالجة الموضوع ذي الأولوية للدورة وهو "**تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة** ". بالإضافة إلى ذلك لقد تم تقييم التقدم المنجز في تنفيذ النتائج التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابعة والخمسين لعام 2013 حول "**القضاء على ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات**" كما ناقشت اللجنةً برنامج عملها متعدد السنوات .

وشملت الدورة التي استمرت لمدة تسعة ايام أيضا على المستوى الوزاري مناقشات مائدة مستديرة وحوارات تفاعلية رفيعة المستوى ومناقشة عامة، وندوات النقاش لأصحاب المصلحة للفت الانتباه إلى الجوانب الحاسمة للعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

3- مشاركة مجموعة العمل البرلمانية المغربية للمناصفة والمساواة في الدورة 60 للجنة "وضع المرأة" بالأمم المتحدة

إن المجموعة الموضوعاتية من أجل المساواة التي ينص عليها النظام الداخلي لمجلس النواب في مواده من 49 إلى 53 تسعى لضمان المساواة بين الجنسين من خلال التشريع والدبلوماسية البرلمانية ومراقبة السياسات العمومية.

مــن هــذا المنطلــق تعبــأت المجموعــة و بــدعم مــن رئاســة البرلمــان وبتنســيق مــع هيــأة الأمــم المتحــدة للمــرأة بالربــاط ، لضــمان مشــاركة أكبــر عــدد مــن أعضــاء المجموعــة فــي النــدوة وأشغال الدورة لتحقيق الأهداف التالية:

1- نقــل التجربــة المغربيــة فــي التطلــع لإقــرار المســاواة و مكافحــة كــل أشــكال التمييــز ضد المرأة للمشاركات في الدورة 60.
2- التعــرف علــى تجــارب برلمانــات الــدول الأعضــاء فــي إقــرار آليــات و اســتراتيجيات للتصدي للعنف الموجه ضد المرأة .
3- ربــط علاقــات مــع منظمــات و هيئــات و فعاليــات دعمــا لتكــوين المجموعــة فــي مجال اختصاصها.

4- ومناقشة أهمية مشاركة البرلمانات في تنفيذ الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية

و بفضل تجاوب السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والذي نتقدم له بمناسبة إعداد هذا التقرير بالشكر و الامتنان على الدعم اللامشروط الذي تلقيناه منه، تمكن وفد كبير من اعضاء مجلس النواب من تنظيم ندوة داخل مبنى الأمم المتحدة حول دور البرلمانات في تفعيل الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية وكذلك المشاركة الفعالة و المنتجة في أشغال جلسات نقاش رفيعة المستوى، واشغال الإتحاد البرلماني الدولي ومناقشات تفاعلية بحضور عدد من الخبراء.

1-3 تنظيم الندوة العلمية حول "دور البرلمانات في تفعيل الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية" وذلك يوم الجمعة 18 مارس 2016

في إطار فعاليات الدورة الستين للجنة المرأة بالأمم المتحدة التي انعقدت من 14 إلى 24 مارس 2016 تحت شعار "المساواة بين الجنسين، تمكين النساء، وصلته بالتنمية المستدامة" نظمت مجموعة العمل الموضوعاتية حول المناصفة والمساواة بمجلس النواب ، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، ندوة موازية تتمحور حول أهمية مشاركة البرلمانات في تنفيذ الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية .

خلال الكلمة الافتتاحية، أكدت النائبة البرلمانية نعيمة بنيحيى رئيسة المجموعة أن إدماج بعد النوع الاجتماعي بطريقة عرضانية في كل السياسات العمومية لمواجهة التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة وإشراك كل الفاعلين لهذا الغرض اصبح ضروريا.

وأضافت ان احتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة بمراكش في نونبر المقبل ، يشكل فرصة مواتية لاستحضار مقاربة النوع أثناء المفاوضات الدولية حول التغيرات المناخية. كما يعتبر هذا المؤتمر كذلك فرصة للمغرب لإدماج النوع في كل القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالتقلبات المناخية.

كما اشارت السيدة الرئيسة بأن الهدف من هذه الندوة هو التفكير المشترك حول أحسن الممارسات البرلمانية الكفيلة بالنهوض بمبدإ المساواة وإدماج بعد النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية بالتغيرات المناخية.

بدوره السيد Yannick Glemarek المدير التنفيدي بالنيابة لهيأة الامم المتحدة للمرأة تطرق للسياسات المراعية للنوع وبرامج التغيرات المناخية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

أما السيدة نايلة حيدر (CEDAW Member Chair) قدمت مداخلة حول رؤية لجنة السيداو حول النوع والتغيرات المناخية، وتطرقت للمشاكل التي تعاني منها المرأة من خلال عرض النساء كضحايا أو عرضة بطبيعتها، بدلا من أصحاب الحقوق، الحق في أن تستشار، الحق في المشاركة والتأثير في القرارات والإجراءات التي تؤثر على حياتها ايجابيا. وأضافت أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، تبدأ بتنفيذ سياسات فعالة ومنصفة ومستدامة: ولنتصدى للتغيرات المناخية يتطلب وضع حد لعدم المساواة وتمكين المرأة وتفعيل اتفاق COP21، وتنزيل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وهذه التزامات توفر لنا فرصة لإحداث تغيير إيجابي في حياة الأجيال المقبلة.

2-3 المشاركة الفعالة للوفد المغربي في اشغال الاتحاد البرلماني الدولي

شارك الوفد البرلماني المغربي بمجلسيه في اشغال اللقاء الذي نضمه الاتحاد البرلماني الدولي تحت عنوان **"دور القوانين في تحقيق تمكين المرأة والتنمية المستدامة"**

وتناول اللقاء أشكال التمييز في القوانين والتي من شأنها عرقلة تحقيق التنمية ألمستدامة وقدرة البرلمانات على تغيير القوانين التمييزية، كما ألقى الضوء على أبرز التحديات التي تواجه البرلمانيين لدى ممارسة دورهم الرقابي، وكذلك أبرز الفرص المستقاة من ذلك الدور بما يضمن نفاذ القوانين، وأهم المبادرات البرلمانية لتبني استراتيجيات وبرامج عمل من شأنها القضاء على القوانين التمييزية.

قام الوفد المغربي ،بعدة مداخلات فى الجلسة الخاصة بعرض جهود الدول المشاركة في لجنة وضع المرأة فى الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة .

وفى هذا الشأن تحدثت فى الجلسة الثانية لهذا الملتقى السيدة نزهة الصقلي . مشيرة بان الاتحاد البرلماني الدولي يتيح لنا هده الفرصة لتبادل التجارب واستعرضت جميع المحطات الاصلاحية بالمملكة المغربية مشيدة بدستور 2011 الذي كرس في فصله 19 بتمتيع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
وان الدولة تسعى لتحقيق مبدأ المناصفة. (تجدون المداخلة الكاملة بالملحق رقم 4)
و ختمت السيدة الصقلي بالتحديات في مجال تعزيز المساواة والذي اتسمت بخلق نقاش مجتمعي حول المساواة في المغرب ، ليشمل موضوعات متعددة والتي تعتبر من الطابوهات مثل ألميراث ألإجهاض زواج القاصر، مكافحة العنف ضد المرأة، التحرش الجنسي الخ ...

- اعتماد قانون لأحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة (APALD)
- إخراج قانون مكافحة العنف ضد المرأة
- إدماج النوع الاجتماعي في مكافحة التغيرات المناخية
- تنفيذ المبدأ الدستوري للمساواة من خلال ضمان تمثيلة كبيرة للمرأة في الانتخابات المقبلة من أكتوبر 2016

ولقيت المداخلة اهتمام كبير من طرف السيدات والسادة البرلمانين الدوليين خاصة تجربة المغرب حول ادماج مقاربة النوع في القانون التنظيمي للمالية، اعتماد اللائحة الوطنية لرفع تمثيلية النساء في البرلمان، مدونة الاسرة وقانون الجنسية وكذلك تمكين المرأة والفتاة في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و في إطار المناقشة أشارت النائبة البرلمانية السيدة رشيدة الطاهري أن الإصلاحات حول المناصفة ومحاربة النمطية وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتنزيل بنود الاتفاقيات الدولة خاصة الاتفاقية حول المساواة ومحاربة كل اشكال التمييز (CDAW) تعرف مقاومات من عدة أطراف رغم بعض التقدم في هذا الميدان.

من جهتها أفادت النائبة البرلمانية حسناء ابو زيد أن المغرب يعبر في كل محطة عن إرادته في تطوير وضعية المرأة في اتجاه إقرار جميع حقوقها. ويمكن اعتبار الخطوة الملكية المتعلقة بقرار المجلس الوزاري بمراجعة المناهج الدينية وطريقة تدريسها و مضامينها والتي لا تتعارض مع المشروع الديمقراطي الحداثي بالخطوة الكبيرة في اتجاه اقرار المبادئ الانسانية لصالح المراة والمجتمع،

و تمنت أن تخطو كل الدول الإسلامية في العالم هذة التجربة. ومن جهة أخرى أكدت أبوزيد على أن قيم المجتمع ترتبط ارتباطا وثيقا بواقع العنف ضذ النساء، ويمكن اعتبار المرأة الصحراوية جنوب المغرب، نموذجا حقيقيا حيث تحارب قيم الانفتاح داخل المجتمع الصحراوي كل مضاهر وبواعث وأسباب العنف ضد النساء.

من اهم التوصيات التي أكدت عليها المشاركات نذكر منها :

1- تعزيز القيادات النسائية والدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار يعتبر شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
2- أهمية جعل البرلمانات باعتبارها مصادر التشريع في قلب الاستراتيجيات التي يتم تطويرها في اتجاه تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في جميع السياسات.

3- التمكين السياسي للنساء عبر الاصلاح القانوني للمنظومة الانتخابية
4- الدفع في اتجاه اخراج قوانين تحد من العنف ضد النساء مع توفير الإمكانيات اللازمة للتكفل بالنساء ضحايا العنف و تقديم الدعم اللازم لهن على المستوى النفسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

4- المشاركة في اشغال المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول موضوع "تعزيز الترتيبات المؤسساتية الوطنية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"

أعلنت السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية خلال مداخلتها بالمائدة المستديرة رفيعة المستوى حول موضوع "تعزيز الترتيبات المؤسساتية الوطنية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" أن موضوع الدورة الستين هو تمكين المرأة والتنمية المستدامة، مشيرة إلى أن العمل الشاق الذي قام به الكثيرون ساهم في إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وجعله محورا أساسيا في أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن الدورة تمثل بداية العد التنازلي لعام 2030 ، المستقبل الذي نريد أن لا يتخلف فيه أحد عن الركب و أن تتحقق فيه المساواة بين الجنسين فعليا.

كما أكدت أن المغرب انخرط في مسارات واسعة للإصلاحات الدستورية والتشريعية وإن أكبر قيمة مضافة لهذه المسارات تتمثل في اعتمادها مقاربة تشاركيه وحوارا مجتمعيا تعدديا ابتداء من مدونة الأسرة وانتهاء بإعداد الدستور الجديد الذي تبنى حقوق الإنسان بمعناها الواسع مما جعله ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية.

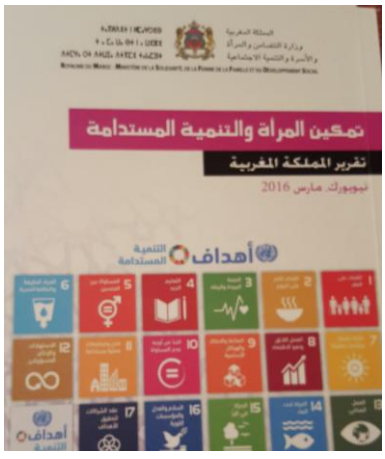

و أضافت السيدة الوزيرة أن المغرب يواصل تعزيز مكتسباته في كافة المجالات تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي ما فتئ يؤكد على أهمية رفع تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، واضعا هذه الأهداف في صلب السياسات الوطنية وأن المغرب سجل دينامية خلاقة للتنمية المستدامة والشاملة بالبلاد، مشيرة على سبيل المثال إلى إصلاح صندوق المقاصة، ومخطط المغرب الأخضر وإطلاق المشروع العملاق للطاقة الشمسية "نور"، الذي يمثل الجيل الجديد من المشاريع التنموية التي تعمل من خلالها المملكة على توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان حياة كريمة لكافة المواطنين.

5- مشاركة اعضاء الوفد المغربي نقاش حول "تحسين تفعيل القوانين لوضع حد للعنف ضد النساء في المنطقة المتوسطية: تجربة المغرب

أبرزت السيدة بسيمة الحقاوي، خلال مداخلتها يوم الإثنين 14 مارس 2015 بنيويورك ، عن مجهودات المغرب لتحقيق المساواة بين النساء والرجال، من قبيل اعتماد قانون تنظيمي للمالية يراعي النوع الاجتماعي، وإطلاق سياسية عمومية للمساواة "إكرام"، باعتبارها مجالا لالتقائية جميع المبادرات الحكومية والمدنية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، الذي قدم بمجلس النواب في انتظار المصادقة عليه.

.

واستعرضت السيدة الوزيرة الآليات المؤسساتية التي اعتمدها المغرب للتتبع، كاللجنة الوزارية للمساواة، والتي يرأسها السيد رئيس الحكومة، وأخرى داعمة، كالمرصد الوطني للعنف ضد النساء، والمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، مؤكدة أن تفعيل هذه الآليات في إطار مناخ عام يتطور فيه المغرب كفيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- مشاركة اعضاء الوفد المغربي في أنشطة موازية على هامش الدورة 60

- **لقاء مع السيد عمر هلال سفير المغرب لدى الأمم المتحدة**

خلال اللقاء الذي جمع السيدعمر هلال، سفير المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة مع أعضاء بالوفد المغربي بجميع مكوناته، بإقامته وبدعوة منه، تركز كل النقاش حول المباحثات مع بان كيمون والتطورات التي ينتظرها كل المغاربة حول قضيتنا العادلة.

من ناحية ثانية قال السيد السفير، إن للبرلمان دورا حاسما في الدبلوماسية من أجل الدفاع عن القضية الوطنية، كما أكد على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في الأقاليم الجنوبية.

- **لقاء مع السيدة عضوة المكتب الاتحاد البرلماني الدولي**

- **لقاء مع السيد نائب المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للمراة**

عبر السيد Yannick Glemarek يانيك كليغمارك، المدير التنفيذي بالنيابة لهيأة الامم المتحدة للمرأة عن سعادته باستقبالنا وعن استعداده للتعاون مع البرلمان المغربي في مجال المساواة والتغيرات المناخية في إطار الاستعداد للكوب 22 بمراكش 2016

- **المشاركة في ندوة حوار الأديان والسلام**

وبنفس المناسبة السنوية العالمية فقد كانت للنائبتان البرلمانيتان السيدة فوزية البيض و السيدة سعادة بوسيف مداخلات ضمن ورشات مواوزية . استجابة للدعوة التي وجهتها رئيسة منظمة الاتحاد الأمريكي للسلام ألى اعضاء المجموعة تعزيزا لالتزام الأمم المتحدة بالدفاع عن السلم العالمي وذلك يوم الأربعاء 16 مارس من الساعة الواحدة والربع زوالا إلى الساعة الثانية والنصف بالقاعة 9 بمق هيأة الأمم المتحدة.

الـمـلـحقـات

الملحق 1: الورق التقديمية للندوة حول "دور البرلمانات في تفعيل الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية" يوم الجمعة 18 مارس 2016 بنيويورك، الأمم المتحدة

إن التغيرات المناخية أصبحت تشكل تحديا كبيرا أمام التنمية المستدامة،فملايين الأشخاص في العالم ،وعلى الخصوص منهم أولئك الذين يعيشون في ارتباط مباشر مع البيئة، يواجهون المشاكل المترتبة عن تقلبات المناخ والأمطار الطوفانية، واستنزاف الموارد الطبيعية، ويعاني من هذا كل من النساء والرجال ولكن بطريقة متفاوتة.

فحسب تقرير نشرته منظمة التغذية والزراعة FAO سنة 2007، فإن تدهور حالة الأراضي وتقلص الرصيد الغابوي، وندرة المياه، تؤدي بالنساء القرويات لقطع مسافات يزيد طولها تدريجيا بين 15 و 20 كلم يوميا وتجعلهم في حاجة لوقت أكبر لإنتاج والحصول على المواد الغذائية الضرورية، فيتضاعف ثقل العمل عليهن ويتقلص وقتهم الحر الشيء الذي يؤدي إلى التقليص الجلي من فرصهن لولوج أنشطة إنتاجية مدرة للدخل.

ورغم كون النساء القرويات هن المسؤولات عن الاستعمال والتدبير اليومي للموارد الطبيعية، وأنهن تعملن على تلبية حاجيات الأسرة بالزراعات المعيشية، وجمع المواد الغابوية وكذلك على جمع الماء والحطب، فإنه لا يتم إدماجهن في قضايا تدبير وحماية الموارد الطبيعية، ولا يتم تمكينهن من تحمل المسؤولية واتخاذ القرار فيما يخص مكافحة تدهور البيئة.

ومن أجل مواجهة آثار التدهور البيئي على السكان، فقد شرع المغرب منذ 2001 في اتخاذ تدابير تشريعية ومؤسساتية، وتمت المصادقة على ثلاث قوانين 2003 و2005 في مجال حماية البيئة، مكافحة تلوث الهواء وتقييم اثرها على البيئة.

وقد عززت هذه التدابير بدستور 2011 الذي نص على التزام الدولة والسلطات العمومية بالعمل من أجل ضمان الحق المتساوي للنساء والرجال من الاستفادة من الحقوق البيئية، وفي الاستفادة المتساوية من بيئة سليمة.

كما عبر المغرب عن اهتمامه بالمجال عن طريق سلسلة من الاستراتيجيات القطاعية ترمي كلها إلى ترشيد تدبير الموارد الطبيعية وحماية البيئة، إلا أن هذه الإستراتيجيات لم تراع بعد النوع الاجتماعي رغم المقتضيات الدستورية المتقدمة في مجال المساواة بين الجنسين.

لذلك، فقد أصبح من الضروري إدماج بعد النوع الاجتماعي بطريقة عرضانية في كل السياسات العمومية لمواجهة التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة وإشراك كل الفاعلين لهذا الغرض.

ويشكل احتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة بمراكش في نونبر المقبل ،فرصة مواتية لاستحضار مقاربة النوع أثناء المفاوضات الدولية حول التغيرات المناخية. كما يعتبر هذا المؤتمر كذلك فرصة للمغرب لإدماج النوع في كل القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالتقلبات المناخية.

وفي إطار فعاليات الدورة الستين للجنة المرأة بالأمم المتحدة التي تنعقد من 14 إلى 24 مارس 2016 تحت شعار **"المساواة بين الجنسين، تمكين النساء، وصلته بالتنمية المستدامة"** تنظم مجموعة العمل الموضوعاتية حول المناصفة والمساواة بمجلس النواب المغربي، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، ندوة موازية تتمحور حول أهمية مشاركة البرلمانات في تنفيذ الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية.

والهدف من هذا اللقاء هو التفكير المشترك حول أحسن الممارسات البرلمانية الكفيلة بالنهوض بمبدإ المساواة وإدماج بعد النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية بالتغيرات المناخية.

البرنامج

01:15 **افتتاح الندوة :الكوب 22 وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين من أجل تنفيذ الالتزامات**
نعيمة بن يحيى، رئيسة المجموعة الموضوعاتية للمناصفة والمساواة بالبرلمان المغربي

01:25 **السياسات المراعية للنوع وبرامج التغيرات المناخية**
Yannick Glemarek Directeur exécutif adjoint-Onu Femmes

01:40 **رؤية لجنة السيداو حول النوع والتقلبات المناخية**
Nahla Haidar UNCEDAW Member Chair WCDR&cc

01:55 **الممارسات الجيدة في مجال التشريعات البيئية المراعية للنوع**
الاتحاد البرلماني الدولي

02:05 **مناقشة**

02:30 **اختتام الندوة**

الدعوة

المطويات للتعريف بمجموعة العمل البرلمانية الموضوعاتية

Dossiers distribués lors conference

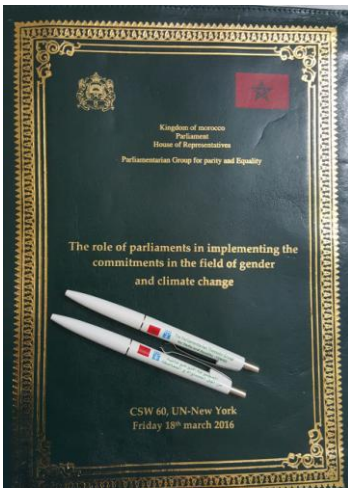

Sac en tissu repondant aux normes ecologiques

الملحق 2 : كلمة ترحيبية للنائبة البرلمانية نعيمة بن يحيى رئيسة المجموعة الموضوعاتية للمناصفة والمساواة

السيد Yannick Glemmard المدير التنفيذي المساعد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
السيدة نهلة حيدر عضو لجنة القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.
السيدات والسادة ممثلات وممثلي المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني والبرلمانات المندوبين الحكوميين ووسائل الإعلام
الحضور الكرام
يسعدني في البداية أن أرحب بكم وأشكركم على تلبية دعوة البرلمان المغربي، للحضور في هذه الندوة المنظمة بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة التي نتقدم لها بالشكر الجزيل على دعمها للمبادرات البرلمانية في مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة.
إن موضوع:«دور البرلمانات في تنفيذ الالتزامات في مجال النوع والتغيرات المناخية" الذي ننظم اليوم ندوة حوله ضمن فعاليات الدورة الستين للجنة المرأة بالأمم المتحدة ،له أهمية كبرى خاصة وأن اللجنة تجتمع لأول مرة في إطار أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي اعتبرت المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مرتبطين ارتباطا وثيقا بالتقدم واقتناعا منا كأعضاء في البرلمان، بأن المساواة ركيزة أساسية لنتناصف الكوكب سنة 2030 وفقا للشعار الأممي في هذا الصدد وبالدور الملقى على عاتقنا من أجل تتبع السياسات العمومية عن طريق مهامنا التشريعية والرقابية للسياسات الحكومية.

وانسجاما مع المقتضيات الدستورية والإرادة القوية للمؤسسة الملكية ،وإسهاما منا في دعم الجهود الدولية الرامية للمساواة ومكافحة كل أشكال التمييز من زاوية التنمية المستدامة في بعدها البيئي، خاصة ما يتعلق بالتغيرات المناخية التي أصبح الوعي بأثرها على النساء يتعاظم يوما بعد يوم في كل دول العالم، وفي سياق استعداد مدينة مراكش بالمغرب لاحتضان مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية الكوب 22 في الخريف المقبل ،فإننا نود لفت انتباه المفاوضين والأجهزة التنفيذية والتشريعية وكل الفاعلين إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في خلاصات الكوب 22

إن التغيرات المناخية أصبحت تشكل تحديا أمام التنمية المستدامة،ومن أجل مواجهة آثار التدهور البيئي على السكان، فقد شرع المغرب منذ 2001 في اتخاذ تدابير تشريعية ومؤسساتية، وتمت المصادقة على عدد من القوانين في مجال حماية البيئة ومكافحة تلوث الهواء وتقييم الأثر البيئي عززت بدستور2011 الذي نص على التزام الدولة والسلطات العمومية بالعمل من أجل ضمان الحق المتساوي للنساء والرجال من الاستفادة من الحقوق البيئية.

كما قام بتفعيل استراتيجيات قطاعية ترمي كلها إلى ترشيد تدبير الموارد الطبيعية وحماية البيئة من أهمها ورش الطاقة الشمسية نور الذي يعتبر مشروعا نموذجيا على المستوى العالمي :كما تم فتح عدد من الأوراش البيئي إلا أن هذه الإستراتيجيات لم تراع بعد النوع الاجتماعي رغم المقتضيات الدستورية المتقدمة في مجال المساواة بين الجنسين.

لذلك، فقد أصبح من الضروري إدماج بعد النوع الاجتماعي بطريقة عرضانية في كل السياسات العمومية لمواجهة التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة وإشراك كل الفاعلين لهذا الغرض ويشكل احتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة بمراكش في نونبر المقبل فرصة مواتية لاستحضار مقاربة النوع أثناء المفاوضات الدولية حول التغيرات المناخية و كذلك لإدماج النوع في كل القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالتقلبات المناخية.

ومن أجل مناقشة هذا الموضوع والتفكير المشترك حول أحسن الممارسات الكفيلة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية الخاصة بالتغيرات المناخية من جهة وكذلك في دور

البرلمانات في تفعيل التوصيات المتعلقة بالنوع والتغيرات المناخية يحضرمعنا كل من السيد Yannick Glemmard المدير التنفيذي المساعد لهيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة ،والسيدة نهلة حيدر عضو لجنة القضاء على حميع أشكال التميز ضد المرأة.

الملحق 3:

CSW side- Event Friday 18 March 2016 organised by UNWomen and Moroccan Parliamentarians on Climate Change, Gender Equality and the human rights of Women
Room Conference room 2 Un Headquarters, New York Panel discussion

Talking points Nahla Haidar

The vital role of women and the need for their full and equal participation and leadership in all areas of sustainable development is both an objective and part of the solution to achieving gender-equality. This fact is reflected in the Sustainable Development Goal 5 which reads "Achieve gender equality and empower all women and girls". How can this target be implemented in national action plans, in particular in regards to climate change related strategies? The CEDAW Committee has recognized in its Concluding Observations on State Party reports and in some of its earlier General Recommendations, that State parties and other stakeholders have obligations under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women to take steps to address the genderrelated dimensions of disasters and climate change through the adoption of targeted, country specific policies, strategies, legislation, budgets and other measures. The 2009 CEDAW Statement on Climate Change: “During its 44th session in 2009, the Committee stated, ‘All stakeholders should ensure that climate change and disaster risk reduction measures are gender responsive, sensitive to indigenous knowledge systems and respect human rights. Women’s right to participate at all levels of decision-making must be guaranteed in climate change policies and programmes.” Climate change and disasters affect women and men, girls and boys differently, with many women experiencing disproportionate risks and impacts from disasters and climate change. Situations of crisis exacerbate pre-existing gender inequalities and also compound intersecting forms of discrimination that affect some women to a different degree or in different ways than men or other women such as women with disabilities. Discriminatory barriers that limit many women’s equal access to education and information, capital, property, land and productive resources, civil and political rights, legal and justice systems, health care, adequate housing, employment and social protection, increase their exposure to the negative effects of climate change and disasters. Additional factors: Poverty, gender based violence exacerbated in situation of disasters limited participation of women in politics and decision-making processes, lack of employment opportunities for women, the unequal share of unpaid work done by women, also add to the disadvantage of women when faced with disasters and climate change. These disadvantages and obstacles also prevent women from being able to actively contribute to decision-making and to the development of adapted strategies and actions at the national and local levels related to climate change mitigation, disaster prevention and reconstruction and recovery efforts. Even if women and girls continue to constitute the largest portion among the affected population by climate change, Women are not essentially vulnerable nor can they be attributed distinct properties of vulnerability. Vulnerability is constructed socially economically and culturally through distribution of power, wealth and resources. Macro factors such as demographic changes and urbanization and socio economic development policies and programs can contribute to mitigate or aggravate the vulnerability of people to certain hazards. The disadvantages that women suffer from are exacerbated by viewing women as victims or inherently vulnerable, rather than rights holders with the right to be consulted, participate and influence decisions and actions impacting their lives as well as key actors with critical contributions to their society, economy, and environment. Gender equality and women’s participation and leadership in development have been placed as areas of vital importance in global development frameworks and agreements. The commitments on women’s empowerment and gender equality are grounded in the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW),

Conclusion: the Roll-out of effective, equitable and sustainable policies addressing climate change requires placing the reduction of existing gender inequalities and women’s empowerment at the center of the analyses and action undertaken. COP21 Agreement, The Sendai framework for DRD and the 2030 Agenda for sustainable development (SDGs) provide us with an opportunity to make a positive difference in the life of the next generations. Let us work collectively towards a successful COP 22 !!!

Nahla Haidar

Intervention de Mme Nouzha Skalli **الملحق 4 :**

A la réunion parlementaire organisée par l'Union Interparlementaire et l'ONU Femmes à l'occasion de la 60ème session de la Commission de la Condition de la femme.
Le 15 mars 2016 à la salle de l'ECOSOC, siège de l'ONU New York

Session 2 : « pouvoir des parlements dans la lutte contre les lois discriminatoires »

La loi fondamentale au Maroc **consacre l'égalité entre les hommes et les femmes dans tous les domaines** ainsi que la Parité. C'est ainsi que l'article 19 de la Constitution de 2011 stipule :

- « L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume.
- L'Etat marocain oeuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes
- Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination.

D'autres réformes de la nouvelle génération constituent des acquis pour notre pays comme la suprématie des conventions internationales adoptées par le Maroc par rapport aux législations internes ainsi que la levée des réserves sur la CEDAW et l'adhésion à son protocole facultatif.

Il y a également de grands chantiers de réforme en cours comme la réforme des manuels scolaires en matière d'éducation religieuse, des débats publics sur des sujets chauds comme l'héritage, l'avortement, le viol conjugal ou encore l'abolition de la peine de mort.
Mais la situation n'a pas toujours été aussi avancée.
Ainsi ce n'est qu'en 2012, que les femmes ont accédé au Parlement de façon significative puisqu'avant cette date, la représentation des femmes au parlement se limitait à 2 femmes sur un ensemble de 325 députés soit seulement. En 2002 on est passé à 35 femmes sur 325, grâce à un mécanisme permettant de reserver 30 sièges aux femmes, appelés la liste nationale.

Cet acquis est devenu possible grâce à une action formidable de la société civile en particulier les associations qui se sont concentrées sur l'objectif de la représentation politique des femmes, mais aussi grâce à la coordination des femmes des partis politiques

A ce moment là il y avait un véritable blocage concernant le statut de la femme et la réforme du code du statut personnel particulièrement discriminatoire.

Régnait un antagonisme profond entre les forces de progrès qui souhaitaient changer le statut des femmes et un mouvement conservateur qui considérait que le statut des femmes était gravé dans le marbre.

C'est dans ce sens qu'est intervenu l'arbitrage royal de SM le Roi Mohammed VI qui a permis de débloquer la situation.

C'est devant ce parlement comportant 35 femmes, que fut prononcé par Sa Majesté Mohammed VI, le 10 Octobre 2003 un discours historique annonçant la réforme du code de la famille qui sera fondé sur l'égalité et la coresponsabilité.
Durant les débats au parlement autour de ce code, un rôle remarquable de plaidoyer a été joué par le mouvement féminin, qui ciblait les femmes parlementaires
Les femmes parlementaires se sont mobilisées en participant activement au débat.
J'en ai été témoin étant alors la première et seule femme chef de groupe parlementaire.

Ce nouveau code de la famille révolutionnaire a été voté à l'unanimité et publié dans le journal officiel en février 2004.

Parallèlement un forum des femmes parlementaires a été constitué en réussissant à surmonter les difficultés de sa mise en place

La réforme du Code de la Famille a ouvert la porte à une série de réformes législatives dont je citerai quelques unes :

- **2007 : réforme du code de la nationalité qui a garanti le d**roit de la femme marocaine de transmettre la nationalité d'origine à ses enfants nés d'un père étranger et avec effet rétroactif
- Réforme du code pénal et du code de procédure pénale notamment concernant les délits d'adultère et ceux commis en cas d'absence de l'un des époux à l'étranger faisant l'objet des articles 418 et 491 du Code Pénal
- révision du Code du Travail : consacre le principe de la non discrimination en matière d'emploi et de salaires
- Considère le harcèlement sexuel sur les lieux du travail comme une faute grave: article 40
- Réforme de la loi sur le recueil légal des enfants «la Kafala » permettant à la femme célibataire de recueillir un enfant, alors que ce droit n'était reconnu qu'aux femmes mariées

A partir de 2002, le Maroc a entamé une nouvelle ère pour la marche vers l'égalité à travers l'élaboration de stratégies Nationales comme cadre de référence. Il s'agit notamment de la Stratégie nationale contre les violences faites aux femmes, de la stratégie Nationale pour l'égalité et l'équité et de la budgétisation sensible au genre.

On est ainsi de l'approche projet à l'approche programmes multisectoriels et multidimensionnels à l'instar du programme TAMKINE de lutte contre les violences et de l'Agenda gouvernemental de l'égalité

C'est ainsi qu'on peut citer comme principales réalisations dans le domaine de la protection des femmes contre la violence

- Un centre d'écoute National au sein du Ministère du développement social: numéro économique national
- Un réseau de plus de 400 centres et cellules d'accueil pour les femmes Victimes de violence : associations, MJ, MI, MS, Sureté nationale et gendarmerie royale
- Développement du système d'information institutionnel sur la violence à l'égard des femmes
- Enquête nationale de prévalence des violences à l'égard des femmes et des filles: 60% des femmes interrogées ont subit une violence dans l'année précédent l'enquête.
- Des campagnes annuelles de sensibilisation contre la violence fondée sur le genre: implication des hommes dans la lutte contre la violence!
- **Appui à l'autonomisation des femmes et jeunes filles victimes de violences par la** mise en place d'espaces Multifonctionnels pour les Femmes en situation difficile dans plusieurs régions du pays

Parallèlement, l'adoption de mesures affirmatives a permis d'améliorer l'accès des femmes aux postes de décision : dans les communes, au parlement et au gouvernement. Des femmes ont été nommées à de hautes fonctions comme celle de Conseillère de Sa Majesté le Roi, Ambassadeures, gouverneures, doyennes, déléguées etc…

De même, les femmes ont accédé à des métiers considérés masculins: commissaires, Agent d'autorité, pompiers, policiers,….

<u>Toutes ces avancées ont été accompagnées de l'action des femmes parlementaires :</u>

1) **Durant la législature 2007/2011, le** forum des femmes parlementaires a contribué à des avancées en matière de représentation locale des femmes en effet, **ce n'est qu'en 2009, qu'un tournant a été réalisé dans la participation des femmes à la gestion locale à travers des mesures phares :**

3428 conseillères ont été élues contre seulement 127 femmes en 2003 soit une croissance de 3000% faisant passer le taux de 0.56% à 12.38% des élues en une seuls élection

A noter que 20500 femmes se sont portées candidates aux élections

Sans un système de quota, ce progrès n'aurait pas été réalisé ceci est confirmé par l'expérience mondiale (IUP)
La charte communale a permis la mise en place des commissions pour la parité et l'égalité des chances
L'élaboration des plans de développement communal dans les commues a été soumise à l'intégration de la dimension genre et approche participative.
L'état a également créé un fond d'appui aux projets de renforcement des capacités des femmes candidates et apporté un appui financier aux femmes élues, 5 fois supérieur au montant consenti pour les hommes.

2) <u>Durant le mandat actuel depuis 2011 :</u>

- 67 femmes élues au parlement dont 60 à travers un mécanisme d'action affirmative nommé la Liste nationale des femmes
- Lors de la Constitution du gouvernement Benkirane 1 en 2011: une coalition gouvernementale dirigée par un parti conservateur : Une seule femme a été nommée au gouvernement
- La majorité des femmes parlementaires ont organisé une réaction de protestation collective.
- Au niveau de la Coordination des femmes parlementaires, le Forum des femmes parlementaires n'a pas survécu à ce mandat mais un groupe de travail sur l'égalité et la parité a été constitué suite à une Mission en Espagne concernant la lutte contre la violence faite aux femmes en décembre 2012.

Ce groupe de travail s'est fixé comme objectif : Intégration du genre dans les structures politiques et dans les fonctions parlementaires mais aussi

- ✓ Prise en compte du genre dans les propositions et projets de lois : LOF institutionnalisation de la BSG
- ✓ Veiller à l'application de l'article 19 de la constitution
- ✓ Veiller au suivi des engagements internationaux en matière d'égalité
- ✓ Instaurer des relations avec les associations et réseaux de droits des femmes
- **Intégration de la parité dans le règlement intérieur de la CR (Chapitre 7)**
- **Art 49:**Institutionnalisation du GPPE
- **Articles 50 et 51:** sur le groupe de travail
- **Art 52:**Garantir la présence des femmes parlementaires dans:
    - Le bureau de la CR
    - Les bureaux des commissions
    - La présidence des groupes d'amitié
- **Article 53:**Obligation de réserver un siège féminin pour les groupes ayant droit à 3 sièges

Aujourd'hui, une Commission thématique égalité et parité a été constitué dans la continuité de la précédente.

- Elle s'est mobilisée lors de la discussion des lois sur les collectivités territoriales: Communes, régions, provinces et préfectures et loi 59-11, qui ont assuré l'élection de 6.673 femmes élues communales : soit 21,95% de l'ensemble des élus
- 255 femmes élues dans les Conseils Régionaux soit 37,61 % de l'ensemble.
- Et également 14 femmes élues parmi les 120 conseillers de la 2eme Chambre soit 11,5% .

3) <u>Les défis relatifs à la promotion de l'égalité</u>

- Le débat sur l'égalité est très chaud au Maroc et aborde de multiples sujets qui relevaient totalement du tabou comme :
- Héritage/avortement/mariage des mineures/Lutte contre la Violence faite aux Femmes/ Viol conjugal/harcèlement sexuel etc…
- L'adoption d'un texte de loi pour la mise en place d'une autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination à l'égard des femmes (APALD) munie de prérogatives qui lui garantisse force et indépendance!
- Loi pour la lutte contre la violence faite aux femmes
- Intégration du genre dans la lutte contre les changements climatiques

- Mise en œuvre du principe constitutionnel de la parité en assurant une représentation significative des femmes lors des prochaines élections législatives d'Octobre 2016: objet du séminaire international organisé par la commission thématique de l'égalité le 5 Avril prochain à Rabat.

الملحق 5 : ندوة حول حوار الأديان والسلام
نص مداخلة السيدة النائبة فوزية البيض

: "أتيتكم من المملكة المغربية العريق تاريخها، هذا البلد المسلم والمسالم لأنقل لكم رسالة حب وسلام من هذا الجزء من شمال إفريقيا، الذي يستنشق الهواء من شرفة أوربا ويسبح في خيرات البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي في موقع استراتيجي يفترش تراب العمق إفريقي وينعم يدفئه. بلدي متنوع اللهجات والثقافات، بهوية لسانية يمتزج فيها الأمازيغي بالصحراوي والعربي، متعدد اللغات واللكنات. يتحدث فيه أهل الشمال بالريفية وأهل الجنوب بالحسانية. جمال نسائه ورجاله متنوع تجد في حروفه تقاسيم البياض و جاذبية اللون العسلي والقمحي المحيا، ينعم فيه الأجانب بالتقدير و بالحماية وتتمتع فيه الديانات اليهودية والمسيحية بالحرية في ممارسة عقائدها دون قيد. في بلدي للدين مؤسساته ومجالسه العلمية الجهوية التي تعتبر السلطة الإدارية التي يوكل لها القانون تأطير عمل المساجد وتدبير شؤونه الداخلية. للعقيدة عندنا حراسها والتي نحتكم إليها في شخص إمارة للمؤمنين التي تعتبر سلطة اعتبارية نظرا لوزنها ومرجعيتها التاريخية من سلالة للنبي محمد صلعم. ومن أراد أن يعيش بحرية وبدون عقيدة فذلك حسبه.

مصادر هويتنا متعددة، هي مزيج من المرجعيات التي نتشبث بها وينعكس مزيجها في ملابسنا وهندستنا وموسيقانا ومطبخنا وفلكلورنا وفنوننا ومناسباتنا الرسمية والشعبية هي تعبير عن التمازج عن قبول الإخلاف وعن التناغم و التعايش. التراث الأندلسي واليهودي هو خير دليل على تلاحق مقومات أصولنا التي نعتز بها حيث تشهد الأبحاث الانتربلوجية بذلك. الإسلام عندنا حوار واجتهاد. سلوكات وأقوال السيرة النبوية تتضمن رسائل عن التعامل بخلق وأخلاق التي من المفروض أن يحتذي بها المسلمون عند نبي يعتبر رمزا لدين كنهه السلام. الإرهاب بالنسبة لنا لا دين له، ونرفض أي صورة يحاول البعض إلصاقها بالمسلمين عبر العالم. أخي اليهودي والمسيحي والبوذي، يعيش العالم على إيقاع تحول في المشهد السياسي حيث التمزق والحروب الأهلية والطائفية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مع الأسف الشديد المرأة والأطفال هما أكبر ضحية للنزاعات المسلحة، تضطر للتحرك والنزوح
الى بلدان الجوار هروبا من التقتيل وتقع ضحية العصابات المتاجرة في البشر.

لنا قناعة أن التغيير يمكن أن تأتي به المرأة لأنها مربية الأجيال وهي كفيلة بتمرير التربية الحسنة لأجيال الغد، وخروج المرأة إلى إدارة وتدبير الشأن العام جعل منها نموذجا في النزاهة وعدم التلاعب بالمال العام و قدرة على نسج العلاقات العامة و لها مبادرات رائدة في التوعية التي تقوم بها كمجتمع مدني. لي اليقين أن النساء يمكن أن نلعب دورا رئيسيا في القضاء على نزعة التطرف والتزمت التي تحولت اليوم إلى ظاهرة تهدد العالم، وذلك من خلال العلاقات العامة إلي تنسجها النساء ومبادرات التوعية التي تقوم بها الفاعلات داخل المجتمع المدني. كما يمكن للنساء أن تقيم جبهة موحدة ضد التطرف ومن اجل السلام و من خلال تعليم النشء والإعلام لتمرير ثقافة قبول الآخر من خلال البرامج التعليمية التي يتم مراجعتها بأمر من صاحب الجلالة ملك المغرب. إن مشاركتنا النسائية في الحوار بين الأديان ستساهم في التقدم بحثا عن الحفاظ على العيش المشترك الدائم. ودورنا كنساء سياسيات وكحقوقيات هو توطيد الحوار بين مختلف الأديان من أجل السلام الدائم، ثقافة السلم وقبول الآخر رغم إختلافه محاربة التطرف والعنصرية والتعصب والتطرف الديني هي أدوار علينا الانكباب عليها من أجل الرفع من مستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن والسلام والعدالة. لذا يجب تمكين القيادات النسائية والشبابية من الاشتغال والترافع على محاربة الاتجار بالبشر والحوار بين الأديان من أجل السلم العالمي ومن أجل الإنسان. الحوار الحوار ثم الحوار الاعتراف بالأخر وقبوله رغم اختلافه الديني والعقدي لكي لا يطغى التعصب الأيديولوجي الهدام. لذا فنحن مطلوبون بإعادة قراءة تراثنا الديني وفق معطى كوني يضمن التعايش الجماعي.

الملحق 6 : برلمانيات مغربيات يحبطن وقفة احتجاجية لمساندين للبوليساريو أمام مقر الأمم المتحدة

18 مارس 2016 16:37

Facebook Twitter Google+

رسالة24

أحبطت برلمانيات مغربيات (نعيمة فرح، فوزية البيض، فاطمة مازي، وسعادة بوسيف) وهن في طريقهن إلى الأمم المتحدة، وقفة احتجاجية كان أعضاء من البوليساريو يعتزمون تنظيمها أمام المقر الأمم المتحدة، حاملين رايات وشعارات مسيئة للمغرب.

.وذكر مصدر مطلع أن المغربيات دخلن في نقاشات ومشادات كلامية مع أعضاء الجبهة الانفصالية والراغبين في الاحتجاج وطالب البرلمانيات الانفصاليين للمغرر بهم، نبذة عن تاريخ هاته الدولة "الوهمية" التي يدافعون عنها أو ينوون الاحتجاج من أجلها، لكنهم سرعان ما قرروا فض جمعهم.

الصور

اجتماع تحضيري بمقر البعثة المغربية بنيويورك

لقاء مع المجتمع المدني المشارك في CSW60

الوقفة الاحتجاجية على تصريحات بان كيمون امام مقر الأمم المتحدة بنويورك، الاثنين 21 مارس

شكرا جزيلا ماجدة